سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 51.08 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 44 سنتا في تداولات اول امس الثلاثاء ليبلغ 08ر51 دولار أمريكي مقابل 64ر50 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الاثنين وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية استقرت أسعار النفط امس دون تغير يذكر مع انخفاض الدولار والتصريحات السعودية بالالتزام باتفاق منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وذلك على الرغم من التوقعات بزيادة الانتاج في الولايات المتحدة خلال العام الحالي.

وفي الوقت الذي انخفض فيه سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 39 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 47ر55 دولار ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 11 سنتا ليصل إلى 48ر52 دولار.

بخصوص فرض الضرائب وخصخصة بعض الشركات

تنفيذ توصيات «النقد الدولي» يسهم في سد عجز الموازنة

السلمي: تحقيق الإصلاح المالي يتطلب تحويل المجتمع من الاستهلاك إلى الإنتاج

زينل: الإسراع في تطبيق المعايير يمكن الدولة من تفادى الزيادة في العجوزات المتوقعة

اعتبر اقتصاديون كويتيون أن الأخذ بتوصيات (صندوق النقد الدولي) بخصوص فرض الضرائب وخصخصة بعض الشركات وإعادة تسعير الخدمات المقدمة للمواطنين من أجل الإصلاح المالي خطوة كفيلة بسد العجز في الموازنة العامة للدولة.

وأوضح هؤلاء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الأربعاء أن تحقيق هذا الأمر يتطلب اعداد حزمة من الإجراءات لتهيئة البيئة الاستثمارية وإعطاء دور أكبر للمشروعات الصغيرة والقضاء على (البيروقراطية) وسد منافذ الهدر.

وقال رئيس مجلس الادارة في شركة الاستشارات المالية الدولية (ايفا) صالح السلمي إن تحقيق الاصلاح المالي يتطلب تحويل نظرة المجتمع في هذا الشأن من الاستهلاك إلى الانتاج لتكون تلك النظرة رديفا لمدخولات الدولة.

وأضاف السلمي ان العديد من الجهات الحكومية والخاصة تنادي بالاصلاح الاقتصادي وحل المشاكل التي تعترض ذلك من خلال اتخاذ بعض السياسات العملية التي تساهم في تنويع مصادر الدخل للدولة بما يتوافق والانظمة المالية السليمة غير المرهقة. وأوضح أن تهيئة المجتمع ليكون انتاجيا يتطلب توفير أسس وقواعد تساهم في بلوغ مثل هذه الخطة عبر زيادة الانفاق الحكومي على المشروعات التنموية وتوظيفها بأنسب الطرق وبما لا يكبد الموازنة العامة للدولة أي اضرار بها.

مقر صندوق النقد الدولي

من جهته قال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة (ارزان المالية للتمويل والاستثمار) جاسم زينل إن توصيات (النقد الدولي) تصب في مصلحة الدولة باعتبارها معايير دولية تستخدمها معظم الدول للقضاء على مكامن الخلل في المصروفات والحد من الهد.

وأكد زينل أن الاسراع في تطبيق هذه المعايير سيمكن الدولة من تفادى الزيادة في العجوزات المتوقعة والمساهمة في تخفيض المصروفات اضافة إلى ان فرض الرسوم سيكون رافدا جديدا لمداخيل للدولة.

وأشار إلى أن دفع المواطنين والمقيمين للرسوم من شأنه الحفاظ على الخدمات المقدمة لهم من الدولة لافتا في الوقت ذاته إلى أن مواجهة الفساد والهدر أمران مهمان أيضا من اجل الإصلاح المالي وتطبيق تلك التوصيات.

من ناحيته قال مستشار مجلس الإدارة في شركة (ارزاق كابيتال) صلاح السلطان إن التوصيات اصابت مناطق الفجوات التي يعانيها الاقتصاد الكلي لدولة الكويت.

وشدد السلطان على ضرورة فرض الضرائب ولكن بمراحل تدريجية اضافة إلى خصخصة بعض الشركات من اجل اعادة الروح فيها وجعلها أكثر ربحية.

وأفاد بأن على الحكومة ضبط بعض المصروفات وترشيد الانفاق وتشديد الرقابة على منافذ الصرف في المشروعات بما يساهم في الحفاظ على المال العام وتوفير سبل النجاح امام برنامج الإصلاح المالي وتعزيز بيئة الاعمال والاستثمار في البلاد.

وذكر ان هناك الكثير من الحلول لوأد أي شبهات فساد أو اعوجاج في الانفاق العام لبعض المؤسسات الرسمية من خلال تأصيل برامج الادارات الرشيدة.

بدوره قال عضو مجلس الادارة في (بنك الكويت الدولي) حيدر الجمعة إن توصيات صندوق النقد الدولي للاصلاح المالي في دولة الكويت هي رؤية بنيت من جانب خبراء البنك على بعض الاوضاع التي «نعانيها في القطاعات الاقتصادية كافة».

وأضاف الجمعة أن تلك التوصيات هي ارشادية وليست الزامية مشيرا إلى أن الأخذ بها من عدمه يرجع إلى دولة الكويت وما تراه مناسبا لها ولاقتصادها.

وأشار إلى ان الدولة تبذل قصارى جهدها لاعادة صياغة الموازنة العامة التي تعاني عجزا وهو ما جعل الحكومة تخطط لاصدار سندات وصكوك لتغطية هذا العجز.

وبين أن التقارير المتوالية التي يصدرها ديوان المحاسبة تساعد الحكومة في الكشف عن مواطن الهدر وبعض التجاوزات المالية مما يوفر عليها ملايين الدنانير سنويا الأمر الذي يساهم في خطة الاصلاح الاقتصادي للبلاد. وكان صندوق النقد الدولي أوصى دولة الكويت باستخدام عمليات التخصيص (الخصخصة) لزيادة الانتاجية والاستثمار علاوة على فرض ضرائب واعادة تسعير الخدمات الحكومية لتنويع ايرادات الدولة.

عرض خلاله حلوله التمويلية المبتكرة

«وربة» يشارك في معرض الفرص العقارية بالريجنسي

شارك بنك وربة في معرض الفرص العقارية الذي افتتحه الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة في وزارة التجارة والصناعة الكويتية عبدالله العنزي.

واستمر المعرض الذي نظمته شركة أروما للمعارض والمؤتمرات على مدار 4 أيام من 8 ولغاية 11 يناير الحالي في فندق الريجنسي وشهد مشاركة من مجموعة كبيرة من الشركات العقارية المتخصصة في قطاع العقار بالإضافة إلى عدد من البنوك التي قدمت خدماتها للراغبين في التمويل لفرصهم العقارية.

وتميّز حضور بنك وربة بالفعالية والإحترافية، حيث عمل فريق مهني محترف من البنك، خلال أيام المعرض، على تزويد زوار المعرض بفكرة واضحة حول حلول بنك وربة التمويلية التي تتسم بالمرونة وتلائم كافة الإحتياجات التمويلية. وشهد ركن بنك وربة اقبالاً لافتاً من قبل الزوار المهتمين بخدمات البنك سواءً لجهة التمويل أو لجهة الخدمات المصرفية الريادية الأخرى التي يقدمها لعملائه لاسيّما وأنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

تجدر الإشارة إلى أن بنك وربة يحرص على تقديم حلول للتمويل الشخصي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن ضمنها تمويل المواد الإنشائية الذي يمكن من خلاله شراء وامتلاك المواد اللازمة لبناء أو ترميم المنازل بأفضل معدلات الربح التنافسية في السوق. علاوة على ذلك، يشمل تمويل المواد الإنشائية من بنك وربة العديد من المميزات مع ضمان جودة الخدمة وسرعة إنجاز المعاملة، وتأمين دين مجاني لدى شركة تأمين تكافلي، وأقساط شهرية ميسرة قد تصل حتى 180 شهر (15 سنة)، ولا يشترط تحويل الراتب للحصول على هذا التمويل. أما برنامج وربة للتمويل « مساومة المواد المطروحة»، فيتيح السرعة في الاجراءات ويقدم خيارات متنوعة في انجاز معاملة مساومة المواد المطروحة للعميل بطرق البيع (محلية ودولية) بالإضافة إلى عدم تحميل العميل أية مبالغ أو رسوم إضافية مقابل مبلغ التمويل. كما يواكب البنك عجلة التطور التقني الحالية من حيث خلق حلول تكنولوجية مبتكرة لتسهيل معاملات العملاء في تسديد قيمة إيجارات العقارات من خلال الخدمة العقارية النوعية التي يقدمها إلى عملائه وهي «أجار أونلاين» التي صممت خصيصاً لسوق العقارات في الكويت والخليج وتوفّر طريقة فعالة وسريعة لتحصيل الإيجارات عبر الإنترنت من خلال استخدام الرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني كما تيسّر على أصحاب العقارات ومديري الأملاك تحصيل الإيجارات إلكترونيا بشكل تلقائي وسريع وآمن.

البورصة تغلق على ارتفاع المؤشر السعري وانخفاض الوزني و«كويت 15»

أغلقت بورصة الكويت تداولات امس الاربعاء على ارتفاع المؤشر السعري بواقع 65ر50 نقطة ليصل إلى مستوى 6351 نقطة وانخفاض الوزني و(كويت 15) ليصل الاول إلى 17ر1 نقطة والثاني إلى 45ر8 نقطة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 2ر65 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 1ر839 مليون سهم تمت عبر 12724 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 305ر0 دينار).

وكانت قد ارتفع المؤشر السعري لبورصة الكويت الساعة 11 صباح امس الاربعاء بواقع 8ر51 نقطة ليبلغ مستوى 6352 نقطة بينما انخفض الوزني و(كويت 15) بواقع 22ر0 و77ر2 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى تلك الساعة نحو 8ر42 مليون دينار كويتي في حين وصلت كمية الأسهم المتداولة إلى نحو 5ر577 مليون سهم تمت عبر 8311 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل 305ر0 دينار).

كما كان قد ارتفعت مؤشرات بورصة الكويت الثلاثة الساعة 15ر9 من صباح امس الاربعاء بواقع 6ر39 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 6340 نقطة و 85ر0 نقطة للوزني و نقطة واحدة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى تلك الساعة حوالي 82ر9 مليون دينار كويتي في حين وصلت كمية الأسهم المتداولة نحو 3ر134 مليون سهم تمت عبر 1824 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل 305ر0 دينار).

جانب من تداولات البورصة

البورصة عضوا في الاتحاد الدولي لأسواق المال

تعلن بورصة الكويت بأنه قد تم منحها عضوية رسمية بالانضمام إلى الاتحاد الدولي لاسواق المال (ICMA) في 1 يناير 2017.

وتعليقا على هذه المناسبة، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، خالد عبدالرزاق الخالد ان: «إن الانضمام إلى ICMA هو خطوة رئيسية تضع بورصة الكويت على الخارطة الدولية لاسواق المال والمشاركة بفعالية في تشكيل مستقبل السوق المالي الكويتي من خلال الاطلاع على الممارسات والتجارب العالمية الاخرى».

وأضاف السيد خالد: « ان نكون جزءا من المجتمع الدولي مع إمكانية الوصول إلى مجموعة من المهنيين والخبراء المطلعين على آخر مستجدات السوق سيبقينا على علم بالتطورات والمعايير التي تخص قطاع أسواق المال، مما سيكون له الأثر الإيجابي على اقتصادنا الوطني. بالإضافة إلى تفعيل دور بورصة الكويت في الحوار المثمر مع الجهات الرقابية وأعضاء البورصة على حد السواء «.

تجدر الإشارة إلى ان ICMA هي منظمة دولية تضم حاليا أكثر من 500 عضوا من حوالي ستين بلدا حول العالم. وتسعى ICMA لتعزيز أسواق رأس المال الدولية بصورة مرنة وفعالة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن ICMA تعمل على المساعدة في بناء الثقة في قطاع أسواق المال من خلال تعزيز المعايير المقبولة دوليا لممارسات السوق من خلال تطوير المبادئ التوجيهية والقواعد والتوصيات المناسبة والمقبولة في هذا المجال، وكذلك صون وتعزيز إطار عمل اصدار الأوراق المالية وقطاع التجارة والاستثمار في أدوات الدين بين الدول. كما أنها تجمع بين العديد قطاعات الاعمال من جانبي البيع والشراء معاً، وتشجع على إصدار اللوائح المالية التي تعزز الكفاءة والمرونة والفعالية في أسواق راس المال.

«التجاري» يحتفل بتخريج موظفيه المشاركين في البرامج الاحترافية

البنك احتفل بتخريج دفعة جديدة

احتفل البنك التجاري الكويتي بتخريج دفعة جديدة من موظفيه الذين اجتازوا بنجاح وتفوق البرامج الاحترافية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية والمعتمدة من قبل معهد الدراسات المالية في بريطانيا، في شهادات إدارة الائتمان، إدارة ائتمان متقدم، مدير فرع، ومساعد مدير فرع. وقد أقيم حفل التخرج في غرفة تجارة وصناعة الكويت بحضور رئيس الجهاز التنفيذي – الأستاذة / الهام محفوظ وفريق الإدارة التنفيذية بالبنك ولفيف من المصرفيين العاملين في القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق صرحت مدير عام إدارة الموارد البشرية السيدة / منى العبد الرزاق قائلة» نؤمن في البنك التجاري الكويتي بأهمية الاستثمار في العنصر البشري ضمن إستراتيجية تضع الموظف في بؤرة اهتمام البنك وتهدف إلى سد احتياجات البنك الحالية والمستقبلية من القوى العاملة المدربة والحاصلة على شهادات احترافية متقدمة في مجالات العمل المصرفي». وتابعت العبدالرزاق مبينة أن أحد أساليب التدريب المتبعة في البنك التجاري الكويتي هو إشراك الموظفين في دورات التدريب الاحترافية والمتخصصة لإكسابهم المهارات والسلوكيات المطلوبة، لينعكس إيجابا على أدائهم في العمل ومنوهة بأن تخريج هذه المجموعة من الموظفين يأتي استكمالا للنهج الذي يتبعه البنك للارتقاء بموظفيه بما ينعكس على جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وشددت منى العبد الرزاق على أن مثل هذه البرامج التدريبية تحقق جزء من أهداف البنك التجاري الكويتي بتشجيع الكوادر الوطنية وتدريبهم لشغل مناصب إشرافية وقيادية في المستقبل. مؤكدة أن قدرة البنك التجاري على التوسع والنمو بصورة كبيرة تعتمد بشكل أساسي على العنصر البشرى المدرب بكفاءة عالية وهو ما يحدو بالبنك إلى بذل قصارى جهده في الحفاظ على المستوى المهني العالي والسمعة الطيبة التي يتمتع بها موظفو التجاري، من خلال تدريبهم وتطويرهم وتحفيزهم بشكل مستمر.

وفي ختام الحفل قامت الهام محفوظ بمشاركة السيدة / منى العبدالرزاق وفريق الإدارة التنفيذية بتهنئة الموظفين الذين اجتازوا بنجاح وتفوق البرامج الاحترافية متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في مجالات أعمالهم المصرفية بالبنك التجاري الكويتي.

«الدراسات المصرفية» يكرم 36 موظفا من «بيتك» لحصولهم على شهادات معتمدة

كرم «معهد الدراسات المصرفية» 36 خريجا من موظفي بيت التمويل الكويتي «بيتك» لحصولهم على شهادات مهنية معتمدة ضمن حفل تكريم الخريجين من متدربي معهد الدراسات المصرفية للعام 2015–2016 الذي اقيم يوم امس الاول في غرفة التجارة والصناعة تحت رعاية محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل وبحضور ابرز القياديين ومدراء الموارد البشرية والتدريب في البنوك المحلية.

وشملت الشهادات: شهادة ادارة الائتمان (CCM)، وشهادة ادارة الائتمان متقدم (ACCM)، وشهادة مدير فرع مصرفي معتمد (CBBM)، وشهادة مساعد مدير فرع مصرفي معتمد (CABBM) بالاضافة إلى برنامج ادارة المخاطر (RMC).

ويعتبر «بيتك» من اكبر المشاركين في عدد الخريجين في برامج الشهادات المهنية المعتمدة، ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي يوليه البنك في تطوير موارده البشرية بكافة الادوات والسبل وتلبية احتياجاتهم التدريبية المختلفة وصقل مهاراتهم لتطبيق ما اكتسبوه في ساحات العمل المصرفي كل في اختصاصه بما يساهم في رفع أداء المؤسسة والارتقاء بمستوى خدمة العملاء فيها والتي أصبحت أحد الأركان الرئيسية لتقييم أداء المؤسسات المصرفية، وكذلك المساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة. كما يشكل تكريم الخريجين حافزا ايجابيا للكوادر البشرية في «بيتك» للارتقاء بمستوى الأداء وتعزيز القدرات على المنافسة والتميز.

وفى كلمته لافتتاح الحفل، اشاد مدير عام معهد الدراسات المصرفية د. يعقوب يوسف الرفاعي بجهود «بيتك» في رفع كفاءة الموارد البشرية الكويتية لتحقيق اعلى مستويات اداء بكفاءة واتقان مزودة بكل التقنيات الحديثة للعمل المصرفي، مشددا على اهمية الشهادات المهنية المعتمدة في صقل مهارات وخبرات الموظفين والارتقاء بتحصيلهم العلمي الذى يساعد كذلك على الترقي الوظيفي.

ويحرص «بيتك» على مواكبة افضل ما وصلت اليه العلوم المصرفية واستقطاب افضل العناصر البشرية وتطويع كافة الادوات الملائمة للعمل المصرفي من خلال تنظيم دورات نوعية لموظفيه بالتعاون والتنسيق مع معهد الدراسات المصرفية وجهات ومؤسسات مرموقة بما يساهم في تبادل الخبرات وتعزيز الشراكات والتعاون المؤسساتي.

مجموعة من الخريجين مع عدد من قياديي «بيتك»